

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION



هيئة الأوراق المالية

الخطة الاستراتيجية 2021-2023

بموجب قرار مجلس رقم :- (2021/162)

تاريخ :- 2021/8/19

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	1. المقدمة
5	2. التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق ومنهجية إعداد الخطة الاستراتيجية
9	3. أهم انجازات الهيئة للفترة السابقة وأهم المعوقات
12	4. الرؤية و الرسالة، والقيم الجوهرية
13	5. الاهداف الوطنية والمؤسسية والتشغيلية والمبادرات الملكية
15	6. التحليل الرباعي SWOT ANALYSES
19	7. ملخص تحليل البيئة الخارجية PESTEL
20	8. ملخص تحليل ابيئة الداخلية والخارجية
21	9. مصفوفة الاهداف المؤسسي/ التشغيلية Strategic Objectives
26	10. خطة العمل Action Plan
102	11. مصفوفة المؤشرات الاستراتيجية Strategic Indicators Matrix

1. المقدمة:

أنشئت هيئة الأوراق المالية كجهة رقابية وتشريعية مستقلة في الأردن في العام 1997 وذلك بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997، وانيط بها الاشراف الحصري على قطاع سوق راس المال بما في ذلك التعامل بالاوراق المالية. وتم آنذاك فصل الجانب التنظيمي والتشريعي عن الجانب التنفيذي حيث تم إسناد الاول للهيئة، وتم اسناد الثاني لبورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية.

واعتمادا على ذلك، اصبح هدف ضمان توفير البنية التحتية اللازمة والامنة لتداول الأوراق المالية يقع على عاتق شركة بورصة عمان، ويقع هدف ضمان سلامة إجراءات نقل ملكية الأوراق المالية وإجراء التسويات المالية الخاصة بها على عاتق مركز إيداع الأوراق المالية. وقد جاء الهدف من هذا التقاسم في المسؤوليات وفقا للمعايير الدولية ومن اجل تشكيل أكثر من خط دفاع لحماية المستثمرين في الأوراق المالية ولحمايه سوق رأس المال والاقتصاد الوطني من المخاطر التي قد يتعرض لها.

أما الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة فهي الجهات المصدرة للأوراق المالية، وشركات الخدمات المالية المرخص لها للتعامل بالاوراق المالية لصالحها او لصالح عملائها، وصناديق وشركات الاستثمار المشترك التي تستثمر في الاوراق المالية. هذا الى جانب شركة بورصة عمان بوصفها المشغل للسوق المالي، ومركز إيداع الأوراق المالية بوصفه الجهة الحصرية المسؤولة عن نقل ملكية الأوراق المالية وإجراء التسويات المالية الخاصة بها.

تؤمن هيئة الأوراق المالية بأن إنجاز سوق رأس المال الأردني هو حصيلة دراسات وتجارب وشركات محلية وخارجية، وبأن انفتاح مؤسسات سوق رأس المال على العالم ومواكبة التطورات وافضل الممارسات على الصعيد الدولي والاطلاع على مجريات التطور العالمي واستيعابها للتطوير والجهود التنظيمية التي بذلت لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة كان وراء الإنجاز والثقة بالسوق. لذلك تولي هيئة الأوراق المالية أهمية كبيرة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية، وترتبط الهيئة مع نظيراتها على المستوى العربي والدولي باتفاقيات تبادل للمعلومات ومذكرات تفاهم بما يساهم في تحقيق أهداف الهيئة وتطوير سوق رأس المال في الأردن ولدى هذه الجهات، وفق شروط تحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة. وتحكم هذه الاتفاقيات والمذكرات مبادئ دولية متفق عليها وصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وقد تم توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الهيئات والأسواق العربية والدولية مثل الامارات البحرين والكويت ومصر وماليزيا والصين ورومانيا وتايوان ونيوزلندا واورانيا وعمان وقطر، كما ان الهيئة عضو فاعل في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وهي عضو مؤسس لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية بالاضافة الى أنها احدى الهيئات الدولية الموقعة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الصادرة عن منظمة (IOSCO)، وهي مذكرة تعنى بالتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية على أسواق رأس المال في العالم، وقبول أي جهة رقابية ضمن الموقعين يعني أن الأطر التشريعية والرقابية التي تطبقها هي وفق المعايير الدولية. كما تم توقيع اتفاقية مع منظمات دولية مثل ال IFC للتعاون في مجال حوكمة الشركات. أما على المستوى المحلي فان الهيئة وقعت العديد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات

الوطنية ومنها البنك المركزي ودائرة مراقبة الشركات ووحدة مكافحة غسل الأموال، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئة وهذه الجهات في مجال التنظيم والرقابة وتبادل المعلومات.

وتسعى الهيئة إلى تعزيز ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية ونشر وتجذير المعرفة بها لدى الجمهور، بغرض توسيع قاعدة المستثمرين وذلك من خلال نشرها العديد من مواد التوعية عبر وسائل الإعلام وعقد محاضرات ولقاءات متخصصة مع عدد من المؤسسات الوطنية واستقبال وفود طلابية من الجامعات والمعاهد.

وتعزيزاً لحماية المستثمرين في الأوراق المالية والافصاح والشفافية في السوق وحفاظاً على حقوق المتعاملين فيه، طبقت الهيئة مبادئ حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في السوق من خلال اصدار تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة بالتعاون مع مؤسسات سوق رأس المال. كما تؤمن الهيئة أن علاقتها مع الجهات الرقابية كالسلطة القضائية والسلطة التشريعية وأجهزة الإعلام هي علاقة شراكة هدفها حماية المستثمرين والارتقاء بسوق رأس المال الوطني. وتولي الهيئة تطوير العاملين فيها اهتماماً مركزياً من خلال التدريب الداخلي وإحاقهم بالدورات واللقاءات التدريبية المحلية والخارجية لتعزيز خبراتهم وقدراتهم مما ينعكس إيجاباً على سوق رأس المال الوطني. كما تولى الهيئة اهتماماً مستمراً للتطوير الإلكتروني من خلال التحديث والتطوير على البنية التحتية وتقديم خدمات الكترونية تفاعلية كنظامي الترخيص والافصاح الإلكتروني.

تحرص الهيئة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأردن واستمرت في دورها تجاه المجتمع المحلي عن طريق تنفيذ أنشطة تعمل على تجذير مفهوم المسؤولية المجتمعية وتعزيز روح التعاون والمبادرة وحس المسؤولية لدى الموظفين وخلق جو إيجابي مع أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته.

وتؤمن الهيئة أن استقرار الأردن الاقتصادي والاجتماعي واعتداله بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم والحفاظ على استقلالية الهيئة كجهة رقابية كان عنصراً حاسماً في تقدم سوق رأس المال الوطني وتجذير ثقة المتعاملين فيه.

1. التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق المالية ومنهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

1.1 التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأوراق المالية:

تعتمد هيئة الأوراق المالية منهجية للتخطيط الاستراتيجي تستند الى النظريات والممارسات الحديثة في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومن خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للهيئة ومراجعة وتقييم الاستراتيجيات السابقة في ضوء الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية، كما تعتمد الهيئة عند مراجعة خططها الاستراتيجية على ما تم تنفيذه من الخطة السابقة والعوائق المرتبطة بالتطبيقها. وقد جرى آخر تعديل للخطة الاستراتيجية عام 2018-2020 من قبل لجنة التخطيط الاستراتيجي من خلال عقد عدة ورشات واجتماعات تمت لهذه الغاية. كما قامت الهيئة بدراسة توصيات تقرير تقييم جائزة الملك عبدالله لتميز الاداء الحكومي والاخذ بالملاحظات الواردة فيه والتباحث مع الشركاء ذوي العلاقة ودراسة مفاهيم ومعايير التميز تمهيدا لبناء الاستراتيجية بناء على الخطوات التالية:

■ واقع هيئة الأوراق المالية الحالي:

تشرف الهيئة على الشركات المساهمة العامة المصدرة للأوراق المالية والبالغ عددها 230 شركة ومن ضمنها تلك المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 190 شركة، وتشرف على شركات الخدمات المالية والمعتمدين فيها والبالغ عددها 90 شركة والتي منها أكثر من 54 شركة وساطة مالية، كما وتشرف الهيئة على صناديق وشركات الاستثمار المشترك، اي تلك التي تستثمر في الاوراق المالية، هذا الى جانب اشرافها على الاداء التنفيذي لشركة بورصة عمان وعلى مركز ايداع الاوراق المالية.

■ الأفاق والتطلعات:

ويشمل تحديد رؤية شاملة لوضع الهيئة المستقبلي المرغوب به، ورسالتها ومبادئ عملها وقيمها الجوهرية، ووضع الأهداف القطاعية والمؤسسية والتشغيلية التي ترغب الهيئة بتحقيقها ضمن خططها، وتحديد المخرجات التي سيتم إنجازها من قبل الهيئة لتحقيق الأهداف المقترحة في الخطة.

■ إعداد الخطط:

ويشمل اختيار وإعداد خطط العمل الكفيلة بالتعامل مع القضايا الجوهرية وتحقيق غاياتها وأهدافها والاستراتيجية آخذين بعين الاعتبار المحددات الزمنية والموارد المتاحة وتوجهات مجلس مفوضي الهيئة.

■ الرقابة والتقييم:

ويشمل دراسة مخرجات أداء الهيئة بهدف متابعة ومراقبة التقدم نحو تحقيق الأهداف، ومؤشرات الأداء على مستوى الأهداف المؤسسية وأهداف الدوائر، وإجراءات جمع البيانات وتحديد مصادرها، وأخيراً أنظمة إعداد تقارير المتابعة والتقييم لبيان التقدم المنجز في تحقيق الأهداف.

1.2 منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

تعتمد الهيئة في بناء خطتها الاستراتيجية على توظيف جهود الذين سبقوا في إعداد الخطط السابقة بإضافة إلى الممارسات الجيدة في مجال التخطيط وبإضافة إلى الخبرات المتراكمة لدى الموظفين في دوائر ومكاتب الهيئة بأعمال الهيئة وجوانبها الوظيفية المختلفة وبيتها الخارجية للوصول إلى تعريف واضح لرؤية الهيئة ومهامها ومبادئها وأهدافها واستراتيجياتها وبالتالي تحديد مقاييس أدائها المهني كما تشارك الهيئة المتعاملين والشركاء الرئيسيين في عملية الإعداد والمراجعة للخطة لضمان تحقيق أهدافها.

■ تحديد الجهات المشاركة في إعداد ومراجعة الخطة وتنفيذها من خلال:

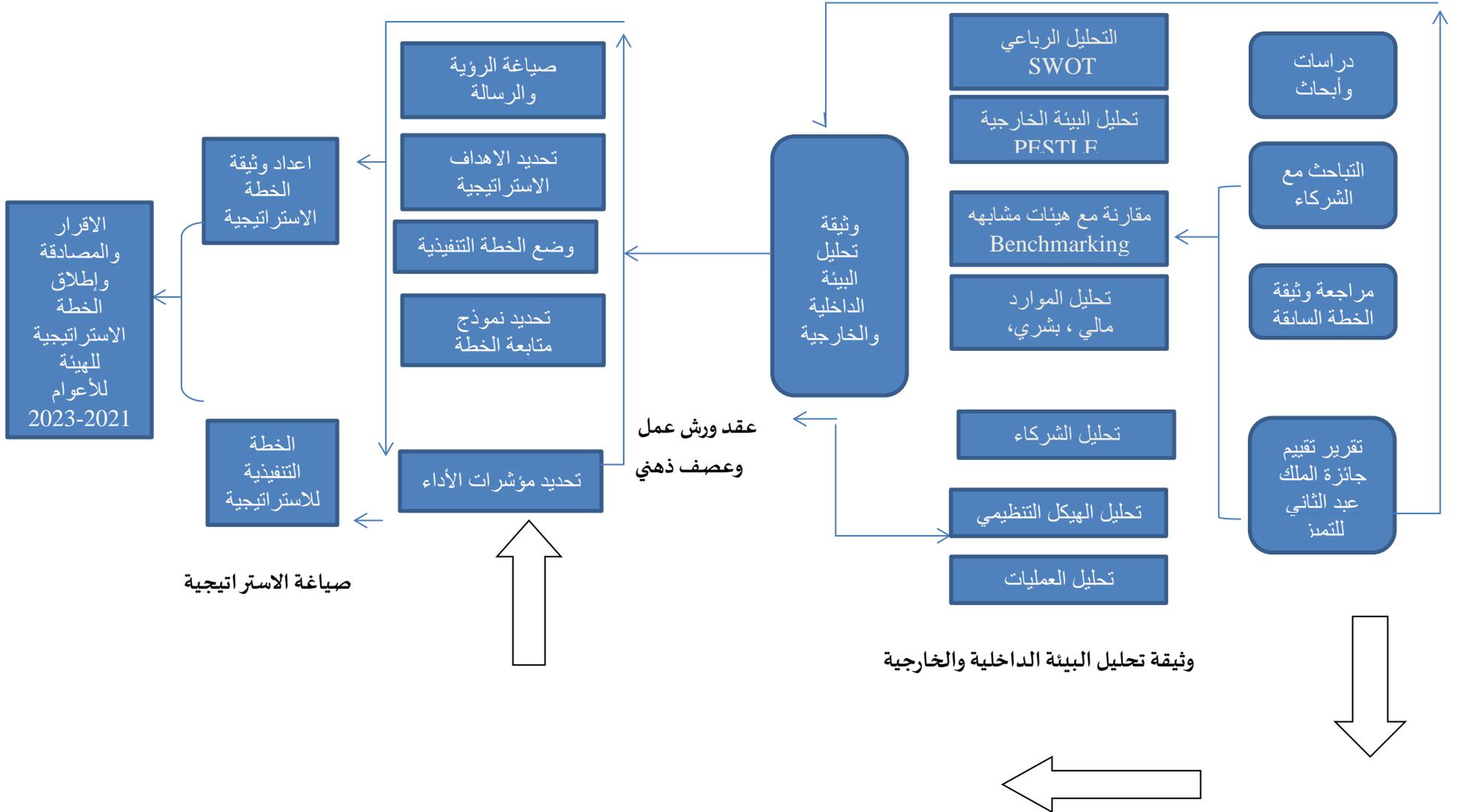
- تكليف دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية/ قسم التخطيط وإدارة المخاطر بمتابعة تنفيذ إعداد الخطة وإقرارها.
- مشاركة جميع دوائر ومكاتب الهيئة في وضع الخطة الاستراتيجية.
- متابعة إقرار الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

■ جمع المعلومات وتحليلها باستخدام العديد من الوسائل منها:

- الخطط السابقة مثل عام 2018-2020.
- الرجوع لنظريات سابقة في مجال التخطيط الاستراتيجي.
- التقرير التقييمي للهيئة المرسل من مكتب جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الاداء الحكومي والشفافية.
- الدليل الإرشادي للتخطيط الاستراتيجي لوزارة تطوير القطاع العام.
- توصيات خارطة طريق تطوير مؤسسات سوق رأس المال المعدة من قبل البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية.

- عقد سلسلة من ورش العمل الداخلية والمشاركة بعدد من الدورات وورش العمل الخارجية .
- إجراء تحليل PESTLE لتحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتشريعية والبيئية.
- إجراء التحليل الرباعي SWOT للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والعمل على ترتيبها حسب الاولوية ضمن نظام خاص تستخدمه الهيئة.
- استخدام العديد من الاستبيانات لفهم البيئة الخارجية وأخذها في الاعتبار عند تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي.
- جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالأهداف الوطنية من خلال وثيقة الأردن 2025 والبرنامج التنفيذي التنموي والاجندة الوطنية وغيرها.
- جمع البيانات والمعلومات عن الأوراق النقاشية لجلالة الملك والمبادرات الملكية، خطابات العرش السامي، خطابات جلالة الملك، وكتب التكليف السامي وتوصيات لجنة النزاهة التي تساهم فيها الهيئة.
- استراتيجية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الوطنية والبرنامج التنفيذي الوطني 2021-2025 وخطة التعامل مع جائحة كورونا .
- جمع البيانات والمعلومات من التقارير الدولية الصادرة عن الأردن مثل البنك الدولي وIOSCO.
- مقارنة فاعلية الخيارات الاستراتيجية المختلفة الناتجة عن الورش والمذكرات والوثائق، وحفظ ما تم التوصل إليه خلال ورش العمل من نتائج لمراجعتها لاحقاً.

منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية



التغذية الراجعة والمباشرة بإعداد الخطة الجديدة

2. أهم انجازات الهيئة للفترة السابقة واهم التحديات:

■ أهم الانجازات:

- تعزيز جودة حصول المستثمرين على الافصاحات من خلال اطلاق نظام الافصاح الالكتروني XBRL.
- تقديم خدمات إلكترونية تفاعلية كأنظمة الترخيص والتفتيش الالكتروني ومركزه المخاطر ومشروع نظام تتبع المعلومات Work Flow.
- التحديث والتطوير المستمر للبنية التحتية التقنية.
- تعزيز التشاركية المحلية والدولية من خلال إعداد مذكرات تفاهم مع عدد من الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.
- عقد برامج تدريبية متخصصة كدورات ضباط الامتثال ومدراء الاصدار وأمناء الاصدار.
- الحفاظ على الكفاءات البشرية واستقطاب كفاءات جديدة من خلال التعيين والتدريب ومراجعة تعليمات المكافآت والحوافز.

■ أهم التحديات التي يواجهها سوق راس المال الوطني

1. ضعف واضح في اصدرات السوق الاولي:

- حيث لم يشهد خلال الاعوام 2018-2020 تأسيس أية شركة مساهمة عامة.
- تحول الصفة القانونية لعدد من الشركات المساهمة العامة القائمة الى الانواع الاخرى (مساهمة خاصة او ذات مسؤولية محدودة) تجنباً لكلف الامتثال والحوكمة من الجهات الرقابية المختلفة والعبء الضريبي.
- تم الموافقة على اصدار صك اسلامي واحد في عام 2018 فقط علماً انه لبقاقي الفترة 2019 و2020 أي مشاريع مموله من اصدرات صكوك التمويل الإسلامي.
- قيام عدد محدود جدا من الشركات المساهمة العامة باصدار أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها وبقيم ضعيفة جدا، كما قام عدد محدود جدا من الشركات المساهمة العامة باصدار اسناد قروض جديدة وبقيم ضعيفة جدا.
- وعلى النقيض من ذلك، بلغت قيمة السندات والأذونات الصادرة عن الحكومة او بكفالتها للاعوام 2018 – 2020 بحوالي 16.697 مليار دينار.

2. ضعف واضح في اداء السوق الثانوي ممثلا باداء بورصة عمان:

- هبوط واضح في الرقم القياسي لأسعار الاسهم في الاعوام السابقة، واستمرار ذلك للفترة المنقضية من عام 2020 وبحوالي 14% اي بحوالي 260 نقطة.
- هبوط واضح في القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المصدرة للأوراق المالية في الاعوام السابقة ما نسبته 24%، اي باكثر من 4.065 مليار دينار.
- تراجع كبير في أحجام التداول على الاوراق المالية في الاعوام السابقة ما نسبته 64% .

3. تراجع نوعية الاستثمار والمستثمرين:

- حيث ضعف الاستثمار المؤسسي فلم يعد الا صندوق استثمار مشترك واحد ولم تؤسس شركات استثمار.
- سيادة استثمار المضاربة.
- انسحاب بعض الاستثمار المؤسسي إلى البورصات الاقليمية المنافسة حيث الخدمة الأفضل والكلفة الأقل.

4. تتابع غير مسبوق للتطورات الاقتصادية والامنية غير المواتية في المنطقة وانعكاس ذلك على اساسيات سوق رأس المال:

- استمرار الأزمات في العراق وسوريا واليمن منذ سنوات، وانطلقت أزمات جديدة في لبنان وليبيا، وتعمقت الأزمات بين إيران ودول المنطقة وتحديدا دول الخليج.
- تداعيات جائحة فيروس كورونا كافة القطاعات وعلى كافة الدول.
- انعكس ذلك سلبياً على أساسيات الاقتصاد الوطني (هبوط النمو الاقتصادي، وزادت المديونية الداخلية والخارجية، وتقلص الحيز المالي امام السياسة المالية لدعم القطاعات الاقتصادية، وتقلصت فرص التيسير الكمي امام السياسة النقدية لضخ السيولة في الاقتصاد الوطني)

- ومما اضعف ايضا المراكز المالية لشركات الخدمات المالية العاملة في بورصة عمان التي انخفضت لديها مستويات السيولة واحجام التداول وارتفعت لديها مستويات المديونية.

5. تأخر الواقع التنافسي لبورصة عمان مقابل بورصات المنطقة:

- تبديل تصنيف بورصة عمان حسب مؤشر "MSCI" Morgan Stanly Capital International من سوق ناشئ الى سوق نامي.
- ارتفاع العمولات التي يدفعها المستثمر للتعامل بالاوراق المالية في بورصة عمان.
- عدم كفاية الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين، حيث تتمركز في اصدار وتداول الاسهم العادية.
- شح السيولة المتجه الى الاستثمار في البورصة بسبب مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على السيولة.
- تشدد البنوك في منح التسهيلات الائتمانية للمتعاملين في الاوراق المالية او بضمانة الاوراق المالية.
- المعاملة الضريبية غير التنافسية للمتعاملين في الاوراق المالية، وتحديد المعاملة الضريبية للدخل المتأتي لصناديق الاستثمار المشترك ولحاملي وحداته الاستثمارية.
- تسرب الموارد البشرية الكفؤة الناجم عن تطبيق نظام الخدمة المدنية على مؤسسات سوق راس المال.

3. الرؤية، الرسالة، والقيم الجوهرية:

▪ رؤيتنا Our Vision:

" الارتقاء بسوق راس المال الوطني ليكون مركزاً مالياً اقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً للاقتصاد" ..

▪ رسالتنا Our Mission:

" تعزيز تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني من خلال توفير نظام تشريعي ورقابي وشرافي يعزز حماية المستثمرين ويرسخ اسس التعامل السليم ويدعم بناء بيئة استثمارية ذات تنافسية تواكب افضل الممارسات والمعايير الدولية".

▪ قيمنا الجوهرية:

- الإفصاح والشفافية وإعلاء سيادة القانون.
- الموظفون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادئ الإفصاح.
- التطوير المستمر.
- تعزيز المعرفة ونشرها.
- المسؤولية المجتمعية.
- - الولاء والانتماء.
- - المبادرة والابداع.
- - الأمانة والنزاهة.
- - العمل بروح الفريق.
- - التميز في تقديم الخدمة.
- - التشاركية.

4. الاهداف الوطنية والمؤسسية والتشغيلية والمبادرات الملكية:

4.1 الاهداف الوطنية:

تساهم هيئة الاوراق المالية في تحقيق الاهداف الوطنية التالية:

- دعم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من خلال تحسين بيئة الاستثمار في سوق رأس المال الوطني.

4.2 الاهداف القطاعية:

تتمثل الاهداف القطاعية الحصرية لهيئة الاوراق المالية في:

6.2.1 حماية المستثمرين في الاوراق المالية.

تهدف الهيئة إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية من خلال تطوير ادوات الرقابة على المتعاملين في السوق ، وتعزيز التزام الشركات بتوفير المعلومات الافصاحية الملائمة للمستثمرين ، كما تسعى الهيئة الى رفع كفاءة العاملين في سوق راس المال من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة بهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرين.

6.2.2 تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.

تهدف الهيئة الى تطوير التشريعات الناظمة لمؤسسات سوق راس المال من خلال مراجعة التشريعات المعمول بها، وقرار تشريعات جديده للارتقاء بسوق راس المال الاردني الى مصاف الاسواق الاقليمية والعالمية لزيادة كفاءة السوق وعدالة التعامل بين جميع الاطراف ذوي العلاقة.

6.2.3 حماية سوق رأس المال الوطني من المخاطر التي قد يتعرض لها.

تهدف الهيئة إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها السوق وذلك بتطوير البنية التحتية لانظمة التعامل فيه وزيادة الوعي الاستثماري للمتعاملين من خلال عقد برامج توعوية ذات علاقة بسوق رأس المال والحفاظ على الكفاءات البشرية العاملة فيه واستقطاب كفاءات جديدة.

4.3 تدعم الهيئة الاهداف المؤسسية Strategic Goals:

تحقيقاً لاهدافها الحصرية، تتمثل الاهداف المؤسسية الحصرية لهيئة الاوراق المالية في:

- 6.3.1 تنظيم تسجيل وإصدار وإدراج الأوراق المالية من الجهات المصدرة.
- 6.3.2 ضمان قيام الجهات المصدرة للاوراق المالية بالافصاح عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين، وضمان أن تكون معلومات الافصاح كاملة ودقيقة وان يتم نشرها في الوقت المناسب.
- 6.3.3 تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد لشركات الخدمات المالية المتعاملة بالاوراق المالية ومراقبة أعمالها في بورصة عمان والبورصات الاجنبية ومتابعة مراكزها المالية.
- 6.3.4 تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد لصناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار التي تستثمر بالاوراق المالية ومراقبة أعمالها ومتابعة مراكزها المالية.
- 6.3.5 مراقبة التداول الذي يجري على الأوراق المالية من قبل كافة جهات الاستثمار المحلية والاجنبية في بورصة عمان.
- 6.3.6 تنظيم ومراقبة الأداء التنفيذي لمؤسسات سوق رأس المال الوطني، وهي حالياً شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

4.4 تدعم الهيئة المبادرات الملكية الوطنية التالية بشكل اساسي:

1. الاوراق النقاشية وأوراق العمل لجلالة الملك عبد الله الثاني .
2. خطابات العرش السامي.
3. الرؤية الاقتصادية لجلالة الملك عبد الله الثاني.
4. الحكومة الالكترونية.
5. مبادرات تطوير القضاء و التعليم.
6. لجنة النزاهة الوطنية.
7. الخطة العشرية للاقتصاد الوطني وثيقة الأردن 2025.
8. استراتيجية مكافحة غسل وتمويل الارهاب الوطنية.

5. ملخص تحليل البيئة الخارجية :

التهديدات	الفرص	البيئة الخارجية
عدم الاستقرار السياسي في المنطقة	الاصلاح والانفتاح والاستقرار السياسي في الأردن	المتغيرات السياسية
ارتفاع عجز الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات والدين العام للدولة	توصيات لجنة النزاهة الوطنية وخطة الأردن 2025	المتغيرات الاقتصادية
الأزمات الاقتصادية العالمية	توفر المنح والمساعدات التي تهدف إلى دعم التنمية	
	توجه الحكومة لزيادة الشراكة مع القطاع الخاص	
	التوجه الحكومي لتحسين تصنيف الأردن في التقارير الدولية	
التفاوت التنموي بين مناطق المملكة في ظل غياب مظلة موحدة لجهود التنمية	زيادة الوعي المجتمعي بأهمية سوق رأس المال	المتغيرات الاجتماعية
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المملكة	استغلال مواقع التواصل الاجتماعي	المتغيرات البيئية
جائحة كورونا	التوجه نحو اصدار السندات والصكوك الخضراء	
تدفق اللاجئين على مختلف مناطق المملكة والأثار المترتبة على ذلك	توفر مناخ وبيئة عمل مناسبة تشجع على الابداع والعمل	المتغيرات التكنولوجية
قصور في تفعيل الخدمات الالكترونية لربط قواعد البيانات والمعلومات بين الوزارات والمؤسسات	الاستفادة من مخرجات خطط واستراتيجيات التحول الالكتروني ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية	المتغيرات التشريعية
الحاجة الى تفعيل بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل الهيئة	صعوبة التنظيم والرقابة على سوق رأس المال	
	تعدد الجهات الرقابية على الشركات المساهمة العامة	

<p>نقاط الضعف الرئيسية: Weaknesses</p> <ul style="list-style-type: none"> - صعوبة تعديل الهيكل التنظيمي بسبب الحاجة لموافقة جهات خارجية. - عدم تفعيل قسم التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر . - الحاجة لمراجعة التشريعات وتعديلها بشكل دوري لسرعة الابتكارات في سوق رأس المال. - صعوبة الاستقطاب النسبي للكوادر الفنية المتخصصة. - الحاجة المستمرة الى مواكبة التطورات في الانظمة الالكترونية والاجهزة . - ضرورة تحديث وتطوير الموقع الالكتروني ومحتواه محدودة المساحة المتوفرة بالمبنى. 	<p>نقاط القوة الرئيسية: Strengths</p> <ul style="list-style-type: none"> - إقرار القانون الجديد للأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017 - الهيئة هي الجهة الرئيسية المنظمة لسوق رأس المال - هيكل تنظيمي واضح مع تفويض للصلاحيات. - اهتمام الإدارة العليا في الهيئة بالتخطيط الاستراتيجي. - استقلال مالي واداري وفق قانون الأوراق المالية. - مواكبة الممارسات والمعايير الدولية. - وجود موظفين ذوي خبرة واختصاص ودراية بمجال عمل الهيئة. - بيئة عمل ملائمة. - متانة العلاقة مع مؤسسات سوق رأس بتوفير أدوات اتصال فاعلة - التوجه باستخدام الطاقة البديلة 	<p>نتائج تحليل البيئة الداخلية</p> <p>نتائج تحليل البيئة الخارجية</p>
<p>استغلال الفرص في معالجة الضعف WO</p> <ul style="list-style-type: none"> - إيجاد آلية فاعلة لمراجعة وتعديل التشريعات. - تقديم خدمات الكترونية تفاعلية . - تفعيل مكتب خدمة الجمهور . - تحديث الأنظمة والأجهزة الإلكترونية. - عقد برامج تدريبية متخصصة. 	<p>استغلال نقاط القوة في اقتناص الفرص SO</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة. - جذب الاستثمارات الاجنبية. - البدء بمشروع تزويد المبني بمصادر الطاقة البديلة. 	<p>نقاط الفرص الرئيسية: Opportunities</p> <ul style="list-style-type: none"> - مناخ مستقر سياسياً وأمناً. - اعتماد الاردن نهج التصحيح الاقتصادي - تطبيق الحكومة الالكترونية وتطور قطاع الاتصالات في المملكة. - اعتماد توصيات لجنة النزاهة الوطنية وخطة الأردن 2025 - وجود بعض الإعفاءات للمتعاملين بالأوراق المالية من ضريبة الدخل. - عضوية الهيئة في المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة بالأسواق المالية. - التوجه الحكومي نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة.
<p>استراتيجيات تجنب الضعف والتهديدات WT</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بالحوافز المعنوية . - تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية واهمية دورها في خدمة المجتمع . 	<p>استغلال نقاط القوة في تقليل التهديدات ST</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة التوعية لتوضيح دور مؤسسات سوق رأس المال والتشجيع على الاستثمار في الاوراق المالية. - تفعيل قسم التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر . - مراجعة عمليات الهيئة. 	<p>نقاط التهديدات الرئيسية: Threats</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود اسواق مالية منافسة - ضعف الوعي العام للاستثمار بالأوراق المالية. - عدم وجود محاكم متخصصة لفض النزاعات المتعلقة بالأوراق المالية. - ندرة العنصر البشري المؤهل في مجال سوق رأس المال. - النزاعات والتوترات في الدول المجاورة وأثر ذلك على أداء الشركات - تعدد الجهات الرقابية على الشركات. وطول الفترة اللازمة لتعديل القانون. - القرارات والبلاغات المؤثرة على الأداء. - انخفاض السيولة الموجهة الى الاستثمار بالأوراق المالية.

6. مصفوفة الاهداف المؤسسية "الاستراتيجية" والتشغيلية Matrix of goals:

الهدف القطاعي/ الاستراتيجي 1 : (حماية المستثمرين في الاوراق المالية)

الهدف التشغيلي (1): ضمان قيام الجهات المصدرة للاوراق المالية بالافصاح عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين، وضمان أن تكون معلومات الافصاح كاملة ودقيقة وذات جودة عالية وأن يتم نشرها في الوقت المناسب.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- تعديل تعليمات الافصاح الشركات المصدرة ومعايير التدقيق.
- استدامة نظام الافصاح الالكتروني بلغة (XBRL).
- ضمان انسجام تعليمات الحوكمة الصادرة من الجهات الرقابية.

الهدف التشغيلي (2): تنظيم ومراقبة التداول الذي يجري على الأوراق المالية من قبل كافة جهات الاستثمار المحلية والاجنبية.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- شراء نظام جديد للرقابة على التداول لينسجم مع نظام التداول الجديد في بورصة عمان.
- مشروع دراسة كلف التداول في بورصة عمان.

الهدف القطاعي/ الاستراتيجي 2 : تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية:

الهدف التشغيلي (3): تنظيم إصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية من قبل كافة الجهات المصدرة للأوراق المالية ومراقبة أعمالها ومتابعة مراكزها المالية.

المشاريع- البرامج- المبادرات:



- مشروع دراسة إصدار أنواع جديدة من الأوراق المالية، كأن يتم إصدار أسهم بخصائص وحقوق مختلفة كأسهم المفضلة أو القابلة للتحويل وسندات الدين المضمونة والمشتقات المالية.
- تعديل قانون صكوك التمويل الاسلامي.
- مشروع نظام الرقابة على الشركات المساهمة العامة المتداولة اوراقها المالية في بورصة عمان تنفيذاً لأحكام المادة (111) من قانون الاوراق المالية.
- تعديل تعليمات إصدار الاوراق المالية لتوسيع خيارات الاكتتاب وتوسيع خيارات التسجيل وجعلها أقصر وقتاً.
- إعداد نظام عرض التملك العام.
- مشروع تفعيل تعليمات إيصالات إيداع الأوراق المالية.
- تعديل تعليمات شراء الشركات المصدرة لأسهمها.
- مشروع دراسة موضوع الشركات المتعثرة.
- برنامج للتواصل مع الشركات العائلية الناجحة والشركات الحكومية القابلة للإدراج في السوق المالي.

الهدف التشغيلي (4): تنظيم شؤون الترخيص والإعتماد لشركات الخدمات المالية المتعاملة بالاوراق المالية ومراقبة أعمالها في بورصة عمان والبورصات الاجنبية ومتابعة مراكزها المالية والائتمانية.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- مشروع ترخيص صانع للسوق في بورصة عمان.
- تعديل نظام الترخيص والاعتماد.
- توسيع خدمات مشروع الترخيص الالكتروني.
- تعديل تعليمات معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية.
- تفعيل عمليات إقراض واقتراض الاوراق المالية والسماح باستخدام عمليات البيع المكشوف.
- تعديل تعليمات التمويل على الهامش.
- توسيع تعامل شركات الخدمات المالية عن بعد من خلال السماح باستخدام خاصية VPN.
- تعديل تعليمات التداول عبر الانترنت لربط شركات الخدمات المالية بنظام البورصة للتداول.
- تعديل تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في أنشطة الأوراق المالية.
- تعديل الادلة الارشادية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في أنشطة الأوراق المالية.
- تشديد تعليمات التعامل في البورصات الأجنبية.

- تعديل تعليمات مركزية المخاطر.

الهدف التشغيلي (5): تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد لصناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار التي تستثمر بالأوراق المالية ومراقبة أعمالها ومتابعة مراكزها المالية.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- مشروع دراسة توسيع الهياكل المسموح بتأسيسها لصناديق الاستثمار المشترك.

- مشروع دراسة منح مزايا ضريبية لصناديق الاستثمار المشترك.

الهدف التشغيلي (6): تنظيم ومراقبة الأداء التنفيذي لمؤسسات سوق رأس المال الوطني، وهي حالياً شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- دراسة اليات إعادة تصنيف بورصة عمان على مؤشر "MSCI" Morgan Stanly Capital International من سوق نامي الى سوق ناشئ.

الهدف القطاعي/ الاستراتيجي(3): حماية سوق رأس المال الوطني من المخاطر التي قد يتعرض لها:

الهدف التشغيلي (7): رفع درجة إستجابة وتكيف السوق المالي مع التحديات المحلية والخارجية.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- خارطة طريق لتطوير تنافسية الإطار الرقابي والتشريعي لهيئة الأوراق المالية، إذ أن العمل جاري على تعديل وتحديث العديد من التشريعات ذات العلاقة بعمل هيئة الأوراق المالية لجعلها أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية، وتشتمل القوانين التي تتم مراجعتها مع البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، على سبيل المثال لا الحصر، كل من قانون الأوراق المالية وقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل وغيرها.
- مراجعة السياسات الضريبية الحالية والمطبّقة على أنشطة السوق المالي وآلية فرض الضرائب على المستثمرين غير المباشرين (المستثمرين في صناديق الاستثمار المشترك) بالمقارنة مع المستثمرين المباشرين.

الهدف التشغيلي (8): تمكين الهيئة كسلطة رقابية حصرية على سوق راس المال ومنحها مزيداً من السلطات والصلاحيات والقدرات.

❖ المشاريع- البرامج- المبادرات:

- مشروع مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة.
- برنامج تنمية القدرات البشرية في الهيئة.
- مشروع إنشاء معهد متخصص وحيادي لدراسة وابحاث الأوراق المالية بحيث يقدم برامج للتوعية المالية ويعقد الدورات والندوات وورش العمل التدريبية المتخصصة ويمنح الشهادات المهنية والاكاديمية ذات العلاقة بالاوراق المالية.
- مشروع تطوير البنية التحتية التشغيلية لأنظمة الهيئة الإلكترونية.
- مشروع تطوير شبكة الحاسوب وأنظمة الحماية.
- مشروع تحديث وتطوير أجهزة الخوادم وملحقاتها.
- مشروع تطوير نظام إلكتروني للمدفوعات في الهيئة.
- مشروع إنتاج الطاقة من مصادر بديلة.
- مشروع تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة.

